



كلمة
وفد جمهورية العراق

امام المؤتمر العام الحادي والستون للوكالة الدولية للطاقة الذرية

بواسطة السفير عدي الخيران/ ممثل العراق الدائم لدى المنظمات
الدولية في فيينا

2017 22-18 ايلول

(فيينا - النمسا)





بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة رئيس المؤتمر العام المحترمة،
السيدات والسادة الحضور،

يُشرفني أن أتقدم بأسم وفد جمهورية العراق بالتهنئة اليكم سعادة السفيرة (ماريا زينيدا أنكرا كولينسون Maria Zeneida Angara Collinsion) لمناسبة انتخابكم رئيساً للمؤتمر العام الحادي والستون للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن على ثقة تامة إن مهارتكم الدبلوماسية في تسيير أعمال هذا المؤتمر ستقودنا لتحقيق النتائج الايجابية. كما نتقدم بالشكر لسلفكم السيد سفير ماليزيا (داتو عدنان بن عثمان Dato Adnan bin Othman) على جهوده في اعمال المؤتمر السابق، متمنين اليه كل التوفيق. ونهئ السادة النواب واللجنة العامة، وإنتهز الفرصة ايضاً لتقديم الشكر للأمانة العامة للوكالة الدولية على جهودهم في التحضير لاعمال المؤتمر.

ولا يفوتني هنا، التقدم بالشكر والتهنئة في وقت واحد للسيد يوكي امانو المدير العام للوكالة لمناسبة إنتخابه لدورة جديدة، مؤكدين على دعم بلادنا الثابت إليه وللأمانة العامة للوكالة. ونهئ غرينادا لإنضمامها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، متمنين إليها كل التوفيق.



السيدة الرئيس،

أسمحي لي إن إستهل الاستعراض الوطني في بياني بالتشديد على ان حكومة بلادي حققت نجاحات بارزة في مجال القضاء على معاقل الارهاب وأخرها تحرير محافظة نينوى من عصابات داعش الارهابية، وهي مستمرة بالقضاء على ما تبقى من جيوب للمجاميع الارهابية وتحرير ما تبقى من الاراضي العراقية والنصر النهائي اصبح قريباً باذن الله. في هذا الاطار، تعمل السلطات الوطنية المتخصصة بتقييم الوضع للمرافق التي كانت تحتوي على المواد الخطرة وبالأخص المواد والمصادر المشعة في المناطق التي كانت تحت سيطرة المجاميع الارهابية. بالرغم من هذا التحدي الذي تواجهه حكومة العراق، فقد صادق العراق على اتفاقية الحماية المادية للمواد والمرافق النووية والاتفاقية الدولية لقمع الارهاب النووي. فضلاً عن اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتنفيذ هاتين الاتفاقيتين من خلال اللجان المتخصصة التي تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ المواد الواردة فيهما.

كما وقع العراق، مؤخراً، مع الوكالة الدولية وثيقة اطار التعاون الوطني (CPF) والتي تغطي الفترة من 2018 الى 2023، في الاول من حزيران هذا العام، التي تعتبر من الوثائق المهمة في تنظيم العمل بين بلادي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، مُعربين، في هذا الاطار، خالص شكرنا لدائرة التعاون التقني.

أما على الصعيد التنظيمي للعمل النووي والاشعاعي، فقد حققت حكومة بلادي، بالرغم من جميع التحديات التي لا تخفى على حضراتكم، خطوات متميزة، حيث صدر قانون هيئة الطاقة الذرية العراقية (قانون رقم 43 لسنة 2016) وتم نشره في الجريدة الرسمية، ونعمل حالياً على تنفيذ الخطوات اللازمة لتشكيل الهيئة.

فضلاً عن ذلك، تعمل حكومة بلادي مع السلطات الوطنية المتخصصة لدمج الهيئات الرقابية الثلاث العاملة حالياً في العراق، لتكون في هيئة واحدة تدعى (الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية)، والعمل جاري على أقرار قانونها وفقاً للسياسات التشريعية.

أما في إطار التعامل مع النفايات المشعة، فقد أقر مجلس الوزراء العراقي (السياسة والاستراتيجية لادارة النفايات المشعة في العراق)، حيث تمت مراجعتها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة بقسم التعاون الفني قبل أقرارها. حيث ان حكومة بلادي تسعى بشكل حثيث للتخلص الأيمن من النفايات المشعة والتي نتجت عن برنامج تصفية المواقع النووية المدمرة السابقة، والمواد الناتجة عن المنشآت الطبية والصناعية والنفطية.





وفي مجال دعم خطة الامن النووي المتكامل، فقد تم ادراج العديد من الانشطة التي تهدف الى تحسين قدرات المؤسسات العراقية في مجال حماية المرافق والمواد المشعة وأمن المعلومات والتحريرات الجنائية النووية. فضلاً عن احالة موضوع اعداد دراسة اختيار الموقع واعداد التصاميم والمخططات اللازمة لانشاء مخازن الطمر الدائمة للمصادر والنفائات المشعة في العراق الى احد الشركات الاوربية التي باشرت بالعمل من خلال عقد تم تمويله من الاتحاد الاوربي، مُعربين عن شكرنا إلى الاتحاد الاوربي لهذا الدعم، ونكرر شكرنا الى قسم الأمن النووي لجهودهم مع سلطاتنا الوطنية.

واخيراً، وفي مجال استثمار برنامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية، فأن بلادي تسعى جاهدة لتطوير قدراتها في استثمار التطبيقات النووية في التنمية الوطنية، وبهذه المناسبة نود ان نُجدد التقدير والشكر الى المسؤولين في برنامج التعاون التقني لما يبذلوه من جهد ونأمل أن يستمر دعم الوكالة للعراق من خلال هذا البرنامج.

السيدة الرئيس،

إن حكومة بلادي تؤمن بأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تُعتبر من الخطوات الأساسية في أمن وأستقرار هذه المنطقة. وفي هذا الإطار، فأن العراق يرى من الضروري مواصلة الجهود لعقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً لما ورد في قرار مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام 1995، وخطة العمل الواردة في وثيقة مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام 2010، لما له من إنعكاسات إيجابية على المستويين السياسي والأمني لهذه المنطقة الحساسة من العالم. إذ نؤكد هنا بأن (اسرائيل) كانت وما زالت الطرف الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم لمعاهدة عدم الانتشار النووي وإن منشئاتها النووية هي الوحيدة في المنطقة التي تدور حولها عدة علامات من الاستفهام وأنها من المصادر التي تهدد بكارثة بيئية وانسانية في المنطقة كونها لا تخضع لنظام الضمانات الشامل والبروتوكول الاضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما نود التأكيد على أن تطوير البرامج السلمية لجميع البلدان حق غير قابل للتصرف، لما يمثله هذا الحق من تطوير برامج التنمية وخاصة للدول النامية دون معوقات او إحتكار من قبل مجموعة محددة وفرض شروط إلزامية دولية تمس بمصالح الدول.





وفي الختام، نتمنى ان يخرج مؤتمرنا هذا بنتائج إيجابية من شأنها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لغرض الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا النووية في الاطار السلمي لخدمة المجتمع الإنساني.

وشكرا لاصغائكم.



